الجمهورية العربية المتحدة

معهد التخطيط القومي

مذكرة داخلية رقم (٤٥)

تنفيذ خطط التنمية
فى يوغوسلافيا

اعداد
سيد احمد البواب

مايو ١٩٦٩

القاهرة

المحتويـــات

		صفحة
	مقدمـــة	١
(١)	توزيع ايرادات مؤسسات الاعمال	٣
(٢)	الاستثمار والسياسة النقدية والائتمانية	١١
(٣)	نظام السوق والسياسات السعريـــة	١٧
	المراجـع	٢٣

مقدمة :

اتجهت يوغوسلافيا بعد الحرب العالمية الثانية " اسلوب الادارة المركزية للاقتصاد القومي ولقد تركت يوغسلافيا هذا الاسلوب وتحولت الى اسلوب الادارة الذاتية للعمال مع بداية الخمسينات على اعتبار ان الاسلوب الاول ـ اى الاسلوب المركزى ـ قد عمل على قتل الحوافز الاقتصادية لدى المؤسسات والعمال والافراد ولم يؤدى الى خفض التكلفة ولا الى زيادة الانتاجية ولا الى تحسين نوع المنتجات بالاضافة الى انتشار البيروقراطية ، بينما الاسلوب الثانى ـ اى الاسلوب اللامركزى ـ يعمل على خلق الحوافز والدوافع لدى المؤسسات والعمال والافراد ويؤدى الى خفض التكلفة ـ وزيادة الانتاجية وتحسين نوع المنتجات ، كما يحقق الكفاية والتقدم .

على ان الحكومة اليوغسلافية لم تترك اسلوب الادارة الذاتية للعمال بدون رابط او توجيه ، بل انها تحدد الاطار والشروط التى تسير فى فلكه هذه الادارة وذلك لضمان سير المؤسسات الاقتصادية طبقا للخطوط العامة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتوزيع ايراداتها التوزيع الاجتماعى المرغوب فيه .

وتضمن الحكومة وحدة تشغيل الاقتصاد اليوغوسلافى عن طريق وسائل متعددة : (١)

١ ـ توضع فى خطط الكوميونات ، وخطط الجمهوريات ، والخطة الفيدرالية الاهداف العامة ، وعلى مؤسسات الاعمال العمل على ان تكون خططها موافقة لهذه الخطط التى تعلوها نتيجة الضغط الادبى عليها . فاشتراك هيئات الكوميون المختلفة فى تحضير الخطط يخلق جوا من التأثير على اعمال المؤسسات . وبالاضافة الى ذلك فان التحالف الاشتراكى للقوى الشعبية فى يوغوسلافيا يستخدم تنظيماته فى صورة الاسلوب التعليمى والتوجيهى الى تبيان ان الرفاهية القومية تعتمد على التنفيذ الناجح للخطوط الرئيسية لخطة التنمية . وعمل التحالف الاشتراكى للقوى الشعبية فى يوغوسلافيا فى هذا المجال انما هو عمل تعليمى وتوجيهى ، وليس هناك اى سلطة او قهر على الافراد العاملين .

٢ ـ تحتوى الخطة الفيدرالية على سلسلة من القرارات المتعلقة باستخدام أصول المؤسسات الثابتة ، وتوزيع ايراداتها . وتأخذ هذه القرارات صورة القوانين .

وتجدر الاشارة ـ بصدد هاتين الوسيلتين ـ ان الكوميونات

---

(١) Savk Dabcevic - Kucar, "Decentralized Socialist Planning in Yugoslavia", Planning Economic Development, Edited by Everett Hagen, Irwin, Illinois, PP. 197-198.

تراجع قانونية قرارات المؤسسات وادارتها المالية ، وتضمن قروضها لدى البنوك ، وتشترك فى اختيار مدرائها ، وتقدم النصائح فيما يتعلق بأجور عمالها وما هيات موانيها • وكل هذه الامور تخلق نوعا من تأثير الكوميونات على المؤسسات وجعلها تسير فى الطريق الذى رسمته الخطة • وفى الحقيقة أن تيار التأثير بين حكومة الكوميون والمؤسسات تيار متبادل وليس من طرف واحد ، اذ أن مجلسا من مجالس الهيئة التشريعية فى الكوميون يتكون أعضاؤه من ممثلين عن العمال ونقابات العمال ، والحرفيين ، والفلاحين •

٣ — أن جزءا كبيرا من الموارد المالية المتاحة للاستثمار يتدفق فى بنك الاستثمار الفيدرالى Federal Investment Bank
وطالما لا يوجد لدى مؤسسات الاعمال كل متطلباتها من الموارد الاستثمارية فانها تلجأ الى القروض ، ويطبق على هذه القروض معايير البنك ، وفى ذلك ضمان للسير فى الاتجاه الذى رسمته الخطة •

وفى ظل قوى التأثير والقيود السالفة الذكر ، تمارس المؤسسات بنفسها كل المسائل المتعلقة بالانتاج والتسويق • وتخطط استخدام طاقتها المتاحة وصيانة واهلاك رأس مالها الثابت • وتخطط عمليات التجديد والتطوير والاستثمارات الجديدة • كما تخطط توزيع الدخل على الصناديق المختلفة ، ومستوى الاجور للعمال والموظفين • وتمارس المؤسسات بحرية واستقلال الدخول على اساس المشاركة مع مؤسسات أخرى ، وكذلك جميع المسائل المتعلقة بالعلاقات العمالية •

ونتيجة لذلك نما فى يوغسلافيا نظام يجمع بين الاقتصاد المخطط والاقتصاد السوقى • وقد أدى هذا النظام الى فك الحوافز على الانتاج من عقالها ، وخلق باب المنافسة فى تخفيض تكلفة الانتاج وتحسين نوع المنتجات ، وحرر نظام السوق والاسعار وأصبح الاستهلاك حرا وترك لاختيار المستهلك •

ولقد عكست الخطة اليوغسلافية هذا الاتجاه • فجاءت الخطة الفيدرالية لا تشتمل على أعمال مباشرة للمؤسسات ، كما لا تشتمل أيضا

على حجم كبير من الانشطة المنتجة التى تقوم بها الحكومة بنفسها • وأصبحت الحكومة تقوم فقط بجزء غير هام من الاهداف المخططة ، وانحصر عمل الخطة الفيدرالية فى المقام الاول الى خلق الظروف الاقتصادية والدوافع الاجتماعية التى تؤثر على المؤسسات وتوجهها نحو تحقيق أهداف ووسائل الخطة• (٢)

وتتخذ الحكومة لخلق هذه الشروط والدوافع نظام مركب من أدوات مختلفة فى مجالات المالية والضرائب والاستثمار والائتمان والاسعار • ومن أهم هذه الادوات التالى :

١ - الادوات التى تنظم توزيع ايرادات المؤسسة •
٢ - الادوات التى تتعلق بالاستثمار والسياسة النقدية والائتمانية •
٣ - الادوات التى تنظم السوق والسياسة السعرية •

وسنناقش هذه الادوات على التوالى فيمايلى :

(١) توزيع ايرادات مؤسسات الاعمال :

يعتبر القانون الذى ينظم توزيع ايرادات مؤسسات الاعمال أحد الاعمدة الرئيسية فى يوغسلافيا ، التى عن طريقها تستطيع الحكومة التأثير فى تنفيذ الخطة • وتوزيع مجمل ايرادات المؤسسات يتم على الوجه الذى سيناقش فى هذا البند • ومن الممكن تصوره بسهولة من الخريطة التى تبين هذا التوزيع والارقام الموضوعة بين قوسين تشير الى الرقم على الخريطة •

وفيما يلى توزيع مجمل ايرادات المؤسسات (٣) (١) Gross:

Receipts of enterprises

2) Ibid., P. 198

٣) يراجع توزيع ايرادات المؤسسات فى :

Albert Waterston, Planning in Yugoslavia, The Economic Development Institute, IBRD, Hopkins, Baltimore, 1962, PP. 61-66, 101-105. and, "New Distribution of Income and Economic Enterprises", Translated From Privredni Pregled (Economic Review), Beograd, March 6, 1961.

خريطة رقم (١) - توزيع مجمل ايرادات مؤسسة الاعمال

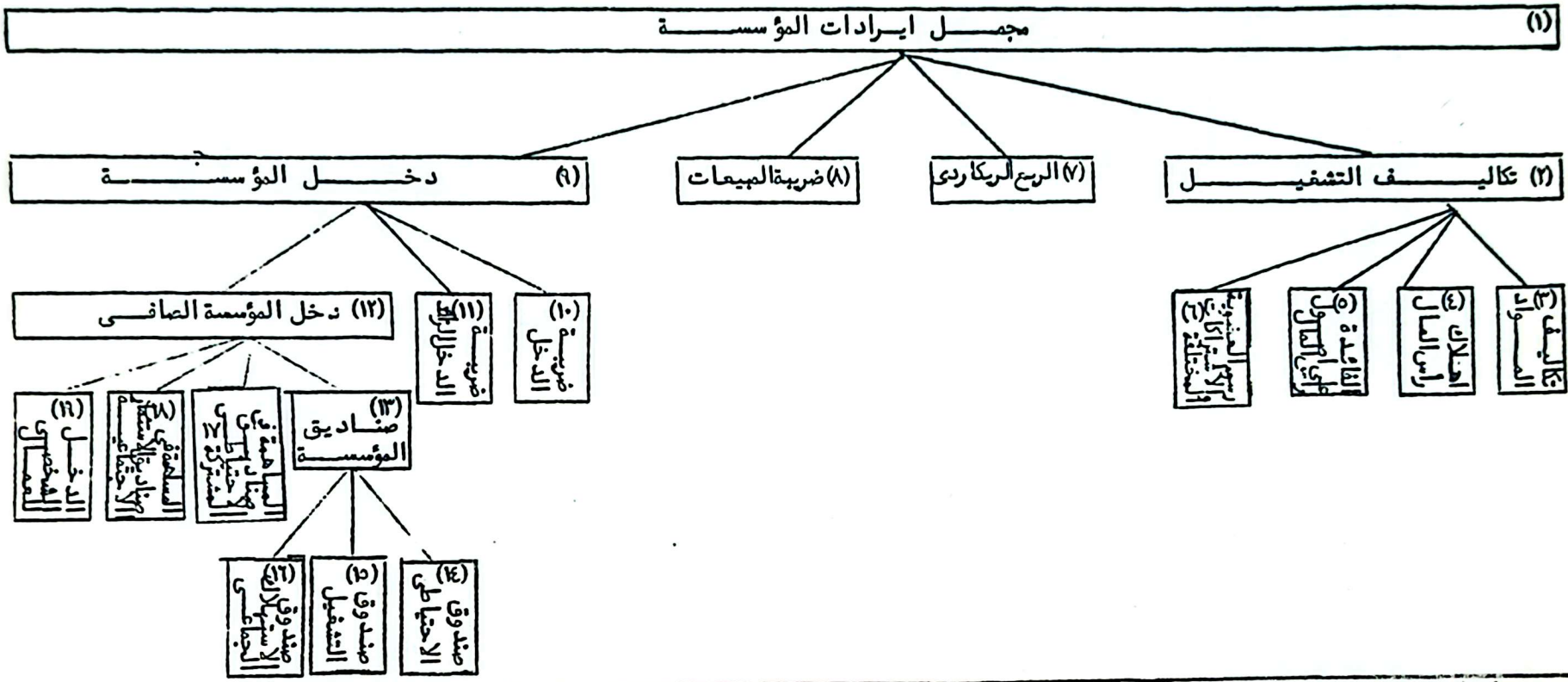

المصدر : مع اجراء بعض التعديلات بقصد الوضوح

Albert Waterston, Planning in Yugoslavia, The Economic Development institute International Bank for Reconstruction and Development, Hopkins, Baltimore 1962, P. 102 . Quated from, Privredni Pregled(Economic Review), Beograd, March 6, 1961 .

١ - تكاليف التشغيل (٢) Cost of operation - وتضع كل مؤسسة جانبا من مواردها لتكاليف التشغيل • وتقسم هذه التكاليف الى أربعة بنود رئيسية :

أ - تكاليف المواد (٣) Cost of materials

ب - اهلاك رأس المال (٤) Depreciation

جـ - الفائدة على أصول رأس المال (٥) Interest on Capital assets

د - رسوم العضوية والاشتراكات المختلفة (٦) Membership fees & Miscellameous contributions

وتشتمل تكاليف المواد على جميع قيمة المواد والخدمات التى تستخدم فى الانتاج أو التوزيع مثل المواد الخام والقوى والوقود الى غير ذلك • كما تشتمل أيضا على فائدة القروض • وتحتفظ المؤسسة تحت تصرفها بالموارد الخاصة بهذا البند •

ويحدد الاهلاك كنسبة مئوية على أساس العمر المتوقع للاصول • وفى العادة تبلغ هذه النسبة ٥ ٪ أو ٦ ٪ ، ولكنها فى بعض الاحيان قد تنخفض الى ٤ ٪ من قيمة الاصول الثابتة كما هو الحال فى الآلات والمبانى ووسائل النقل • وتحتفظ المؤسسة بالموارد المخصصة لاهلاك رأس المال وتستخدم فى الاستثمار •

اما الفائدة فتدفع على مجموع الاصول الثابتة والعاملة ، ولقد قررت الفائدة فى الاصل على أساس معدل ٦ ٪ من مجموع قيمة هذه الاصول • ولكن هذه الفائدة قد تقل عن ذلك بقصد تنشيط بعض الصناعات أو عندما تكون أرباح بعض الصناعات منخفضة • فتبلغ ٤ ٪ بالنسبة الى مؤسسات المناجم والحديد ، وتبلغ ٢ ٪ بالنسبة الى مؤسسات النقل وتوزيع الطعام والسياحة وبعض الصناعات الاخرى ، وتنخفض الى ١ ٪ بالنسبة الى مؤسسات الكهرباء والنشر ، بينما يعفى من هذه الفائدة بعض المؤسسات التى تصنع مادة زراعية • وترجع الحكمة فى فرض هذه الفائدة الى خلق الحافز لدى المؤسسات لاستخدام رأس المال الثابت والعامل الاستخدام الاكثر ربحية (٤) • وتحصل الفائدة فى الاصل لصالح صندوق الاستثمار الفيدرالى •

---

(٤) Dabcevic-Kucar, Op. Cit., P.199

وذلك فيما عدا بعض الاستثناءات التى وافقت الجمعية التشريعية عليهـا لصالح صناديق الاستثمار فى الكوميونات • وصندوق الاستثمار الفيدرالـى يقدم الموارد لتمويل المشروعات الاستثمارية الجديدة •

وتدفع المؤسسة رسوم العضوية والاشتراكات للمنظمات الصناعية والغرف التجارية كجزء من تكاليف التشغيل فيها ، كما تدفع اشتراكا يعـادل ١ ٪ من قائمة أجورها لتدريب العمال ، وتدفع كذلك مدفوعـات اضافية للتأمين الاجتماعى اذا كانت حالات الامراض فيها مرتفعـة بدرجة غير عاديـة •

٢ ـ الريع الريكاردى (٧) Ricardian rent ـ وتدفع بعـض المؤسسات كما هو الحال بالنسبة لمؤسسات المناجم والبترول الريـع الريكاردى وذلك لتحقيقها أرباح عالية وغير عادية بسبب الظـروف الطبيعية لحالة التشغيل فيها ، أو لتمتعها بالمركز الاحتكارى • ويختلف الريع الريكاردى باختلاف نوع المورد الطبيعى والشروط التى تعمـل تحتها المؤسسة وذلك لايجاد نوع من المنافسة المتكافئة بين مؤسسـات الاعمال المختلفة • ويفرض هذا الريع لصالح الكوميونات •

٣ ـ ضريبة المبيعات (٨) Turnover tax ـ وتلتزم المؤسسـات بدفع ضريبة المبيعات • وتعتبر هذه الضريبة من أهم أدوات السياسة الاقتصادية ، فتستخدم لتوازن جداول الطلب مع العرض ، وامتصاص الارباح الزائدة ، وتحديد الاستهلاك وتنظيمه ، وتنشيط التصدير • ويختلف معدل هذه الضريبة باختلاف السلع والخدمات ، ويتراوح هـذا المعدل من ٥ ٪ و ٦٠ ٪ من سعر البيع • وحصيلة هذه الضريبة أعظم مصدر للايراد ، وتوزع بين الحكومة الفيدرالية والجمهوريات والكوميونات ، وبخلاف هذه الضريبة الفيدرالية ، يفرض الكوميون ضريبة مبيعات اضافيـة يتراوح معدلها بين ٣ ٪ و ٥ ٪ من سعر البيع •

٤ ـ دخل المؤسسة (٩) Income of enterprise ـ والايرادات المتبقية من مجمل دخل المؤسسة بعد الاستقطاعات السابقة (تكاليـف التشغيل ـ الريع الريكاردى ـ وضريبة المبيعات) يطلق عليهـا اصطلاح دخل المؤسسة • ويدفع من هذا الدخل ما يلى :

صناديق الاستثمار الاجتماعية ، ويذهب هذا المورد الى صناديق الاستثمار في الكوميونات والجمهوريات .

اما بالنسبة الى الدخل الشخصي للعمال والموظفين ، فلم يحتوى القانون الخاص بتوزيع مجمل ايرادات المؤسسة على أى تعليمات مباشرة بمستوى الاجور والماهيات ، ولكنه أوجد بعض القواعد الاجتماعية والاقتصادية الاساسية التى تعتبر حجر الزاوية فى القوانين التى تتعلق بالاجور والماهيات التى تصدر المؤسسات نفسها .

وهذه القواعد تتعلق بتوزيع الدخل بين العمال ، ومجموع دخل العمال . وتطبيقاتها اجبارية . (٦)

ويحصل العامل على الدخل بالنسبة الى أثر عمله ، ولكن حيث أن نشاط كل عامل يؤثر على انتاج كل عمال المصنع ، فان مجموع الدخل الذى يحصل عليه العامل يعتمد أيضا جزئيا على النتائج التى يحققها المصنع ككل والوحدة التى يعمل فيها . وبذا أوجد نوع من الربط بين الاجر والانتاجية ، وأصبح من اهم عوامل نمو الاجر النمو فى الانتاجية . (٧)

وقبل عام ١٩٦١ كان يفرض على الدخل الشخصى للعمال والمستخدمين ضريبة دخل تبلغ ١٣٫٥ ٪ ، ولكن ابتداء من ١٩٦١ وحدت هذه الضريبة مع ضريبة المدارس وزيدت الى ١٥ ٪ . وقد تفرض الكوميونات ضريبة اضافية على الدخل الشخصى وبحيث لا تزيد عن ١٫٥ ٪ من الاجور والماهيات المدفوعة . ويفرض أيضا على هذا الدخل ضريبة التأمين الاجتماعى ، وتعادل ٢٢ ٪ بالنسبة الى معظم العمال ، ٢٠ ٪ بالنسبة

6) Dabcevic-Kucar, Op.Cit., P. 200

7) Ibid., P.200

من الامور الجديرة بالذكر هنا ان الدولة قد ضمنت حد ادنى للاجور . يرجع فى ذلك الى :

Yugoslav Delegation, "National and Regional Economic Planning in Yugoslavia", Regional Economic Planning, Edited by Walter Isard & John Comberland, OEEC, Paris, 1961, P.126

العمال الزراعة . وفى السنة ١٩٦١ فرضت ضريبة اضافية على التأمين الاجتماعى تبلغ ٢ ٪ . وبالاضافة الى ذلك ، يفرض على الدخل الشخصى ضريبة تبلغ ٤ ٪ لتمويل صناديق انشاء المساكن . وكانت هذه الضريبة قبل ١٩٦١ ، ١٠ ٪ من الاجور والماهيات ، ولم تتأثر صناديق المساكن من هذا الخفض فى الضريبة بسبب زيادة ايجارات المساكن ، والزيادة الحالية فى الاجور .

وفى توزيع دخل المؤسسة الصافى يحاول التوازن بين الاعتبارات المختلفة . فبينما هذا التوزيع تقرره المؤسسة نفسها بحرية واستقلال ، فان بعض العوامل الاجتماعية تعارض أى محاولة لتوزيع نصيب كبير جدا من دخل المؤسسة الصافى للدخل الشخصى للعمال والموظفين . ومن بين هذه العوامل الاجتماعية سلوك مجالس المنتجين والغرف المهنية والنقابات العمالية والتنظيمات السياسية ، فقد تنصح هذه الهيئات المؤسسة لتغيير مخطط توزيعها لهذا الدخل ، ونصيحة هذه الهيئات تأخذ طابع التوصية فقط وخلق رأى عام للاقتناع بها ، وليس طابع الالتزام . (٨)

وبهذا الشكل تتحرر الموارد الضخمة للاستثمارات لدى المؤسسات والهيئات المختلفة .

هذه هى القواعد والنظام التى تحكم توزيع ايرادات ودخل جميع مؤسسات الاعمال الخاضعة للقطاع الاشتراكى .

أما عن الوسائل التى تنظم دخل مؤسسات القطاع الخاص (الافراد المنتجون فى الزراعة ، والحرف ، وأفراد المهن ، وآخرون) . فتفرض ضريبة مبيعات كما هو الحال فى القطاع الاشتراكى على منتجات الحرفيين وعلى خدمات المهنيين ، كما يوجد أيضا ضريبة عمالة بمعدل ٥ ٪ . وتفرض ضريبة دخل مكونة من ضريبة دخل وضريبة اضافية تصاعدية على أفراد الحرف والمهن وأصحاب المنازل وآخرون . ويوجد ضريبة تركات وضريبة هبات القصد منها الحد من التوسع فى الملكية الخاصة . اما بالنسبة للزراع فيدفعون ضريبة دخل تتراوح من ١٦ ٪ الى ١٧ ٪ من القيمة العقارية للارض (٩) ، والسبب فى اتخاذ واضعى الضريبة القيمة العقارية للارض

(٨) Dabcevic-Kucar, Op. Cit., PP. 200 -201

(٩) Waterston, Op. Cit., PP. 105

صناديق الاستثمار الاجتماعية ، ويذهب هذا المورد الى صناديق الاستثمار في الكوميونات والجمهوريات .

اما بالنسبة الى الدخل الشخصي للعمال والموظفين ، فلم يحتوى القانون الخاص بتوزيع مجمل ايرادات المؤسسة على أى تعليمات مباشرة بمستوى الاجور والماهيات ، ولكنه أوجد بعض القواعد الاجتماعية والاقتصادية الاساسية التى تعتبر حجر الزاوية فى القوانين التى تتعلق بالاجور والماهيات التى تصدر المؤسسات نفسها .

وهذه القواعد تتعلق بتوزيع الدخل بين العمال ، ومجموع دخل العمال . وتطبيقاتها اجبارية . (٦)

ويحصل العامل على الدخل بالنسبة الى أثر عمله ، ولكن حيث أن نشاط كل عامل يؤثر على انتاج كل عامل المصنع ، فان مجموع الدخل الذى يحصل عليه العامل يعتمد أيضا جزئيا على النتائج التى يحققها المصنع ككل والوحدة التى يعمل فيها . وبذا أوجد نوع من الربط بين الاجر والانتاجية ، وأصبح من اهم عوامل نمو الاجر النمو فى الانتاجية . (٧)

وقبل عام ١٩٦١ كان يفرض على الدخل الشخصى للعمال والمستخدمين ضريبة دخل تبلغ ١٣٫٥ ٪ ، ولكن ابتداء من ١٩٦١ وحدت هذه الضريبة مع ضريبة المدارس وزيدت الى ١٥ ٪ . وقد تفرض الكوميونات ضريبة اضافية على الدخل الشخصى وبحيث لا تزيد عن ١٫٥ ٪ من الاجور والماهيات المدفوعة . ويفرض أيضا على هذا الدخل ضريبة التأمين الاجتماعى ، وتعادل ٢٢ ٪ بالنسبة الى معظم العمال ، ٢٠ ٪ بالنسبة

6) Dabcevic-Kucar, Op.Cit., P. 200

7) Ibid., P.200

من الامور الجديرة بالذكر هنا ان الدولة قد ضمنت حد ادنى للاجور . يرجع فى ذلك الى :

Yugoslav Delegation, "National and Regional Economic Planning in Yugoslavia", Regional Economic Planning, Edited by Walter Isard & John Comberland, OEEC, Paris, 1961, P.126

العمال الزراعة . وفى السنة ١٩٦١ فرضت ضريبة اضافية على التأمين الاجتماعى تبلغ ٢ ٪ . وبالاضافة الى ذلك ، يفرض على الدخل الشخصى ضريبة تبلغ ٤ ٪ لتمويل صناديق انشاء المساكن . وكانت هذه الضريبة قبل ١٩٦١ ، ١٠ ٪ من الاجور والماهيات ، ولم تتأثر صناديق المساكن من هذا الخفض فى الضريبة بسبب زيادة ايجارات المساكن ، والزيادة الحالية فى الاجور .

وفى توزيع دخل المؤسسة الصافى يحاول التوازن بين الاعتبارات المختلفة . فبينما هذا التوزيع تقرره المؤسسة نفسها بحرية واستقلال ، فان بعض العوامل الاجتماعية تعارض أى محاولة لتوزيع نصيب كبير جدا من دخل المؤسسة الصافى للدخل الشخصى للعمال والموظفين . ومن بين هذه العوامل الاجتماعية سلوك مجالس المنتجين والغرف المهنية والنقابات العمالية والتنظيمات السياسية ، فقد تنصح هذه الهيئات المؤسسة لتغيير مخطط توزيعها لهذا الدخل ، ونصيحة هذه الهيئات تأخذ طابع التوصية فقط وخلق رأى عام للاقتناع بها ، وليس طابع الالتزام . (٨)

وبهذا الشكل تتحرر الموارد الضخمة للاستثمارات لدى المؤسسات والهيئات المختلفة .

هذه هى القواعد والنظم التى تحكم توزيع ايرادات ودخل جميع مؤسسات الاعمال الخاضعة للقطاع الاشتراكى .

أما عن الوسائل التى تنظم دخل مؤسسات القطاع الخاص (الافراد المنتجون فى الزراعة ، والحرف ، وأفراد المهن ، وأخرون) . فتفرض ضريبة مبيعات كما هو الحال فى القطاع الاشتراكى على منتجات الحرفيين وعلى خدمات المهنيين ، كما يوجد أيضا ضريبة عمالة بمعدل ٥ ٪ . وتفرض ضريبة دخل مكونة من ضريبة دخل وضريبة اضافية تصاعدية على أفراد الحرف والمهن وأصحاب المنازل وآخرون . ويوجد ضريبة تركات وضريبة هبات القصد منها الحد من التوسع فى الملكية الخاصة . اما بالنسبة للزراع فيدفعون ضريبة دخل تتراوح من ١٦ ٪ الى ١٧ ٪ من القيمة العقارية للارض (٩) ، والسبب فى اتخاذ وعاء الضريبة القيمة العقارية للارض

(٨) Dabcevic-Kucar, Op. Cit., PP. 200 -201

(٩) Waterston, Op. Cit., PP. 105

هو العمل على تنشيط وزيادة الانتاج ، حيث أن الزيادة فى الانتاج لا تكون عرضة لضريبة الدخل (١٠) .

(٢) الاستثمار والسياسة النقدية والائتمانيـة :

كان نظام توزيع الموارد الاستثمارية خلال فترة الادارة الحكومية المركزية للاقتصاد القومى جامدا ومركزيا ، ولقد اختفى هذا النظام تدريجيا وحـل محله نظام يهدف الى اعطاء لا مركزية واسعة النطاق ، ودورا متزايدا للمعايير الاقتصادية فى اتخاذ قرارات الاستثمار . ولكن بالرغم من ذلك فما زالـت الحكومة تلعب دورا هاما فى تكوين نسب وانماط الاستثمار وذلك لضمان السير فى الطريق المرسوم فى الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١١) .

وتحت ظل النظام اللامركزى ، ازداد أهمية اعتماد مؤسسات الاعمال على صناديقها الاستثمارية الخاصة ، فتجمع المؤسسة موارد استثمارية عن طريق توزيع مخصصات الاهلاك رأس المال الى صندوق الاهلاك رأس المال فى المؤسسـة ، وعن طريق توزيع جزء من دخل المؤسسة الصافى الى صندوق استثمار المؤسسة . ولقد ارتفعت هذه الموارد الى نحو ٣٠ ٪ من مجموع الموارد الاستثماريـة المتاحة للاستثمار فى الاصول الثابتة فى يوغوسلافيا - كما يتبين فى الجدول رقم (٣) - وتلجأ المؤسسة الى بنك الاستثمار اليوغسلافى Yugoslav Investment Bank للحصول على قرض اذا كانت لا تكفى مواردها الخاصة لمقابلة استثماراتها .

ومن الممكن لعدد من الشركات أن تشترك مع بعضها البعض فى القيام بتنفيذ مشروع استثمارى ذات الفائدة المشتركة عليها وتموله عن طريـق مواردها الخاصة أو بالحصول على قرض من بنك الاستثمار اليوغسلافى . ومثـل هذا الاجراء يتخذ عن طريق القرارات الاختيارية وليس فيه طابع الاجبار .

---

10) Dabcevic- Kucar, Op. Cit., P.201

(١١) يراجع الاستثمار فى :

Ibid., PP. 201-205.

جدول رقم (٣) ـ مصادر الانفاق على الاستثمار فى الأصول الثابتة فى يوغوسلافيا خلال الفترة (١٩٥٤ـ١٩٦١)
(نسب مئوية من مجموع الاستثمار ـ وبأسعار جـــارية)

مصادر الانفاق الثابت على الاستثمار الثابت	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	الخطة الخمسية الثانية (١٩٥٧ ـ ١٩٦٠)				١٩٦١
				١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	
الحكومـــة الفيدراليـــة	٥٠ر٧	٤٦ر٩	٣٩ر٧	٣٤ر٤	٤١ر١	٤٤ر٢	٣٩ر٠	٣٧ر٩
من بينها صندوق الاستثمار الفيدرالى	٣٣ر٨	٣٨ر١	٢٩ر٥	٢٧ر٨	٣٤ر٢	٣٨ر١	٣٢ر٥	٣٢ر٨
حكومـات الجمهوريـــات	١١ر٩	١٠ر٦	٨ر٣	٧ر٩	٦ر٧	٧ر٨	٦ر٨	٧ر٣
من بينها صناديـق الاستثمـــار	٥ر٣	٤ر٥	٣ر٦	٣ر١	٣ر٠	٣ر٠	٣ر٤	٣ر٨
من بينها صناديـق الاسكـــان	٠٠	٠ر٥	٠ر٤	٠ر٧	٠ر٧	٠ر٨	٠ر٨	٠ر٨
وحدات الحكومـات المحليـــة	١١ر٦	١٥ر٥	١٦ر٢	٢١ر١	١٦ر٧	١٧ر٠	١٨ر٠	١٨ر٣
من بينها صناديق الاستثمـــار	٥ر٠	٤ر٥	٨ر٦	٧ر١	٤ر٨	٦ر٠	٦ر٢	٥ر٤
من بينها صناديق الاسكـــان	٠٠	١ر٣	٤ر٩	٩ر٤	٨ر٩	٨ر٢	٨ر٦	٨ر٥
الهيئات والتنظيمات الحكومية وأخرى	٠٠	٠٠	٦ر٩	٥ر٤	٥ر٢	٤ر٤	٥ر٣	٦ر٨
مؤسسـات الأعمـــال	٢٥ر٨	٢٧ر٠	٢٨ر٩	٣١ر٢	٣٠ر٣	٢٦ر٦	٣٠ر٩	٢٩ر٧
من بينها صناديق الاستثمـــار	١٦ر٨	١٠ر٣	١٠ر٤	١٢ر٨	١٢ر٦	١٤ر٧	١٥ر٣	١٤ر٩
من بينها صناديق اهتلاك رأس المال	٩ر٠	١٦ر٧	١٨ر٥	١٨ر٤	١٧ر٧	١١ر٩	١٥ر٦	١٤ر٨
المجمـــوع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

Source : Savka Dabcevic - Kucar, "Decentralized Socialist Planning in Yugoslavia," Planning Economic Development, Edited by Everett Hagen, Irwin, Illinois, P. 202. Quoted from the data of, Yugoslav Investment Bank.

وقد تتخذ الخطة بعض الوسائل الخاصة التى تتعلق بتوجيه ورقابة بعض موارد المؤسسات ، فتفرض بعض القيود اذا كانت الاستثمارات فى الدولة لم تتجه طبقا للنمط المقرر فى الخطة وسوف تؤدى الى اختلال بعض النسب المخططة الاساسية • وقد تحدث هذه القيود بعض التأثير العكسى ، اذ تترك المؤسسات ايضا أقل من ناحية الموارد • ولكنه من ناحية أخرى فان هذه القيود بالاضافة الى توجيه الاستثمارات طبقا للانماط المستهدفة فى الخطة ، فانها تستخدم لموقف موجات التضخم الزائد •

ويوجد بعض الصناديق الخاصة لبعض أغراض الاستثمارات الخاصة ، وعلى سبيل المثال صناديق الاسكان ، وصيانة وتشييد الطرق ، وتوزيع المياه • وقد حددت أعمال هذه الصناديق بتنظيمات خاصة عن طريق الهيئة المنشأة لها فى الكومين أو فى الجمهورية أو فى الاتحاد الفيدرالى ، ولقد اشتملت هذه التنظيمات على مصادر تمويل هذه الصناديق •

وتمثل الاستثمارات عنصر هام من عناصر الخطة الفيدرالية ، فنصيب الاستثمارات من مجمل الناتج الاجتماعى والنمط الاستثمارى تقدر فى الخطة • والقرارات التى تتخذ بالنسبة للاستثمارات فى الخطة من حيث الحجم والتركيب والمكان تلعب دورا حاسما فى تحديد نشاط بنك الاستثمار الديوفسلافى • كذلك فان صندوق الاستثمار الفيدرالى من أهم الهيئات التى توجه التحركات الاقتصادية نظرا لان موارده تمول فى المقام الاول مشروعات الاستثمار المخططة ذات الحجم الكبير والضرورية للاقتصاد القومى •

وعلى أساس مشروعات الاستثمار الواردة فى الخطة فان بنك الاستثمار اليوغسلافى يقدم قروض لتمويل استثمارات لانواع معينة من الصناعة • ويخصص حصة لكل نوع ، وكقاعدة عامة فان مجموع قيمة المشروعات من نوع واحد المقدمة الى البنك من المستثمرين تزيد عن موارد البنك المخصصة لهذا النوع • وهنا يدخل دور المنافسة بين القروض ، وتمنح القروض الى المستثمرين الذين تشتمل استثماراتهم على الشروط الاحسن • وبذا فان نظام الاقراض لم يضمن فقط على الاحتفاظ بنسب الاستثمارات المخططة ، ولكنه يضمن أيضا اختيار الاستثمارات الاكثر كفاية •

ومن بين المعايير الاقتصادية التى تعتمد أساسا لمنح القروض المتنافسة التالى (١٢) :

١ - تكاليف انشاء وحدة القدرة الانتاجية فى المشروع .
٢ - تكاليف وحدة الانتاج ، أى تكاليف وحدة الانتاج من الاجور والماهيات والمواد الخام واستخدام الاصول الثابتة والفائدة .
٣ - الربح المنتظر من الانتاج .
٤ - سعر الفائدة وتاريخ السداد المنتظر للقروض .
٥ - مساهمة المؤسسة فى تمويل المشروع .
٦ - فترة اتمام المشروع .
٧ - تأثير المشروع على ميزان المدفوعات .

وتؤخذ فى الحسبان بعض المعايير الاضافية اذا اقتضت الظروف ذلك ، وتمنح القروض للمؤسسات ذات الشروط الاحسن . وبهذا الاسلوب يمول القسم الاكبر من الاستثمارات فى يوغسلافيا .

وعلى المؤسسة أن تمول جزءا من مشروعاتها الاستثمارية من مواردها الخاصة . ويختلف هذا الجزء باختلاف الغرض من المشروع ، وينظم ذلك فى حدود الاطار العام للخطة والاهمية الخاصة لبعض الاستثمارات . وهذا النظام من المشاركة فى تمويل الاستثمارات يساعد بنك الاستثمار اليوغسلافى فى تعبئة القسم الاكبر من الموارد المحلية وتوجيهها نحو النمط الاستثمارى المقرر فى الخطة .

ويشترط بنك الاستثمار اليوغسلافى الاخذ ببعض التحفظات للتأكد من أن التكاليف الحقيقية للمشروع التى تقدمها المؤسسة تكاليف واقعية وليس فيها مبالغة أو ارتفاع . فيشترط على المستثمر أن يدفع مقدما وديعة ضمان (١٣) Guarantee deposit . والغرض من دفع هذه الوديعة هو تقديم التكاليف الحقيقية لتكاليف المشروع ، وتخفيض فترة الانشاء ، والاسراع من انتهاء المشروعات جارية التنفيذ .

---

(١٢) راجع أيضا
Yugoslave Delegation, Op.Cit., PP. 126

(١٣) هذه الوديعة عبارة عن نسبة مئوية من مجموع تكاليف المشروع .

وعلى المؤسسة أو الهيئة التى تطلب قرضا أن تقدم الى بنك الاستثمار اليوغسلافى مجموعة أولية من وثائق الاستثمار (١٤) Investment Documents • والغرض من تقديم وثائق الاستثمار هو اهتمام المستثمرين بالاخذ فى الحسبان المعايير الاقتصادية للمشروع • والاستثناء الوحيد من هذه القاعدة هو الحالات الخاصة مثل المشروعات الضرورية لدفع النمو الاقتصادى فى الاقاليم المتخلفة •

وبالاضافة الى ذلك فان بنك الاستثمار اليوغسلافى غالبا ما يصمم على ضمان خاص من الكوميون •

وبهذا الاسلوب يمول الشطر الاعظم من الاستثمارات المقررة فى الخطة • وقد يكون من المفيد هنا بيان الفرق بين النظام الحاضر والنظام القديم فى القيام بالمشروعات الكبيرة الجديدة • ففى ظل النظام القديم كان هذا العمل يتم كلية مركزيا ويجز عن طريق الحكومة • أما فى النظام الجديد فان الكوميونات (وادرا الجمهوريات) كمستثمرين طويلى الاجل تطلب من بنك الاستثمار اليوغسلافى الاسهام فى تمويل مثل هذه المشروعات ، ورغبة الكوميونات فى مثل هذا الطلب انما تقوم على أساس من العلاقة المتداخلة بين ايرادات الكوميونات والقوة الاقتصادية للمؤسسات الموجودة داخل حدودها •

وبالرغم من التوقع بأن بعض المشروعات وخاصة المشروعات الكبيرة سوف تتم مركزيا ، الا أن النظام الاقتصادى اليوغسلافى سوف يزداد اعتماده على الدور اللامركزى عن طريق الكوميونات والاخذ بالمعايير الاقتصادية التى وضعتها الحكومة الفيدرالية • وهذه المعايير تتعلق بحجم الاستثمار لكل نشاط ومكان المشروعات • وقد مهد هذا الاسلوب فى اعطاء فرص كبيرة امام الحافز اللامركزى ، كما أنه ساعد على تعبئة كلية للموارد المحلية لتمويل المشروعات وخاصة الصغيرة منها والتى ما زالت ذات أهمية حيوية لعملية التنمية • كذلك نشط هذا الاسلوب من قوى السوق ، ولو أن بعض عناصر الاحتكار الموجودة فى نظام الاسعار الحالى فى يوغوسلافيا قد عرقلت من تحقيق التوزيع الامثل للموارد عن طريق منع قوى السوق من توجيه الاستثمار •

---

(١٤) تشتمل وثائق الاستثمار على البرنامج الاستثمارى ، والبرنامج الاولى للتشييد مع حساباته ، وتفضيل بنوع الآلات ، والقائمة الاولية للاسعار •

من السياسات ذات الصلة الوثيقة بالسياسة الاستثمارية ، سياسة الائتمان قصير الاجل • فيوجد فى يوغسلافيا البنك الاهلى اليوغسلافى Yugoslave National Bank • ويقوم هذا البنك فى نفس الوقت بوظيفة بنك الاصدار • كما يوجد عدة بنوك متخصصة تزداد أهميتها باستمرار وهى : بنك الاستثمار اليوغسلافى - السابق ذكره - ، وبنك الزراعة اليوغسلافى Yugoslav Bank for Agriculture ، وبنك التجارة الخارجية اليوغسلافى Yugoslav Bank for Foreign/Trade ، وبنوك الكوميونات والمدخرات • وبالرغم من تعدد هذه البنوك الا انها جميعا تعمل كهيئة مصرفية موحدة مع البنك الاهلى اليوغسلافى ، والذى يعتبر العمود الفقرى النظام المصرفى الموحد فى يوغسلافيا •

ومن أهم خصائص أدوات سياسة الائتمان اليوغسلافية هو استقصاء الائتمان السنوى Annual Credit survey وهذا الاستقصاء يوازن بين عرض النقود والائتمان (شاملا اصدار النقود) وبين الاحتياجات والطلب على الائتمان • وهذا الاستقصاء هو الاساس لتنظيم وتوزيع الائتمان عن طريق النظام المصرفى • كما انه الضمان لاتاحة الائتمان للانشطة المخططة • ويعد هذا الاستقصاء البنك الاهلى اليوغسلافى بالتعاون مع المعهد الفيدرالى للتخطيط الاقتصادى ، ووزارة الدولة للمالية • ويعتمدها المجلس التنفيذى الفيدرالى • (١٥)

وعن طريق اتباع سياسة نقدية وائتمانية توسعية او انكماشية ، يمكن التأثير على حجم عمليات المؤسسات ، وعلى سلوك المستهلكين • ومن ثم على العلاقة بين الاستثمار والاستهلاك ، وعلى مستوى النشاط القومى اليوغسلافى •

---

(١٥) Dabcevic - Kucar, Op. Cit. P. 205

ومن بين أدوات السياسة الائتمانية التى تتبع فى يوغسلافيا ، ميزانية التكليف الاستهلاكى للسلع المعمرة والتى تستخدم كأداة للموازنة بين عرض وطلب السلع الاستهلاكية المعمرة • راجع

Yugoslav Delegation, Op. Cit., P. 127.

(٣) نظام السوق والسياسة السعرية :

بقيت الادوات التى تنظم السوق والسياسة السعرية (١٦)

من الممكن التمييز بين فترتين مختلفتين لنظام السوق فى يوغسلافيا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى الآن • وتتميز الفترة الاولى بالتدخل الحكومى فى نظام السوق وخلق نظام جامد ، وفرض قيود على الطلب والعرض ، واهمال لنظام السوق كأداة لتنشيط تنمية الاقتصاد القومى • وقد أدت القيود الجامدة على عناصر السوق الى نتائج عكسية ، فتحديد الاسعار عن طريق القوانين قد أدى الى اختفاء حوافز التوزيع الامثل للموارد وارتفاع الانتاجية وتخفيض التكاليف وتحسين نوع المنتجات • بالاضافة الى ذلك حدث ارتفاع كبير فى الطلب وندرة دائمة فى السلع الامر الذى أدى الى ارتفاع فى جميع الاسعار التى لم تحدد أسعارها والسلع التى لم يكن تحديد أسعارها تحديدا جامدا • ولقد كانت هذه الظاهرة واضحة بصفة خاصة فى سوق السلع الزراعية التى تمون عن طريق قطاع الزراعة الخاص وبالرغم من أن الحكومة كانت تتدخل لتحصل على حصة معينة من المنتجات الزراعية بسعر أقل من السعر الذى تباع به هذه السلع فى السوق الحر بهدف حماية مستوى المعيشة بين سكان الحضر ، الا أن هذا الهدف لم يتحقق نتيجة الزيادة السريعة فى أسعار المنتجات الزراعية بسبب عرضها المحدود •

وخلاصة القول فان عوامل السوق قد أثبتت قوتها دائما فى يوغسلافيا خلال فترة الادارة الحكومية المركزية للاقتصاد القومى ، وقادت الى ارتفاع كبير فى أسعار المنتجات الزراعية ، الامر الذى أدى الى زيادة غير عادية فى نصيب الفلاحين من الدخل القومى • وقد نتج عن ذلك نمو الحلقة الحلزونية فى ارتفاع الاسعار والاجور 'Price-wage Spiral' وظهور الاختلال فى الاسعار النسبية بين مجموعات السلع والخدمات •

---

(١٦) يراجع نظام السوق والسياسة السعرية فى :

Yugoslav Delegation, Op. Cit., PP. 127-128. Dabcevic - Kucar, Op. Cit., PP. 205-208. And, Waterston, Op.Cit., PP.55-61.

وبالرغم من التعرف على هذا القصور بين جمهرة المخططين والاقتصاديين اليوغسلاف ، الا أن بعضهم ممن يعترف بهذا القصور يعتقد أن التدخل الحكومى فى نظام السوق خلال هذه الفترة وبالشكل السالف الذكر كان ضروريا بسبب الرغبة فى تصنيع الدولة تحت ظل ظروف تخلف القوى الانتاجية ، وانخفاض مستوى الدخل القومى ، والقيود الكبيرة على عوامل الانتاج (١٧).

اما الان وتحت ظل الادارة الذاتية والاجتماعية للاقتصاد القومى ، واستقلال مؤسسات الاعمال ، فان الامر قد تتطلب الاعتماد بدرجة كبيرة على النظام الاقتصادى للسوق لتحقيق الحد الامثل للربح الاجتماعى والكفاية والانتاجية • وأصبح بيع السلع غير محدد ، وأصبحت كل مجموعات السلع الاستهلاكية - فيما عدا بعض الاستثناءات - حرة فى السوق • ونظرا الى أن أسعار السلع أصبحت لا تحدد مقدما ، أدى ذلك الى ايجاد المنافسة بين المؤسسات وذلك فى حدود الاطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية • وقد أجبرت هذه المنافسة المؤسسات الى بلورة وتغيير نشاطها طبقا للتغيرات فى أحوال السوق ، والعمل على بذل الجهود لخفض تكاليف انتاجها واستخدام مواردها الاستخدام الامثل •

غير أن أثر نظام السوق لم يكن كلية مرغوبا فيه • فلقد أصبح السوق الداخلى محدودا نسبيا ، وحدثت زيادة سريعة فى الطلب نتيجة عملية النمو الاقتصادى المتزايد أدت الى فرض الضغوط على نظام السوق ، وظهرت بعض الاتجاهات الاحتكارية فى السوق ، وأصبح نظام السوق يمثل بعض الخطورة فى وجه التنمية الاقتصادية فى يوغسلافيا ما لم تحدث هناك بعض التدخلات الحكومية لصيانته • ومن هنا جاءت بعض التدخلات الحكومية فى نظام السوق ، وفرضت بعض القيود لصيانته لا للقضاء عليه بغية تحقيق مزاياه الاقتصادية ، وضمان السير طبقا للخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاهداف العامة للدولة (١٨)

---

(١٧) Dabcevic- Kucar, Op. Cit., P. 206.

(١٨) Ibid; P. 206.

ان مجموع العرض والطلب ومكونات كل منهما تحدد فى الخطة ، وفى حدود التوازن بين جدول العرض وجدول الطلب فان قوى السوق تلعب دورا هاما فيها • وتؤثر الحكومة على نظام السوق وعلى توزيع الدخل ، ومن ثم تؤثر على توزيع الطلب • واكثر من ذلك فان الحكومة عندما تكتشف أن نظام السوق يتحرك فى اتجاهات ليست هى الاتجاهات الاساسية للسياسة الاقتصادية ، فانها قد تقرر التدخل فى السوق عن طريق الادوات المختلفة • وقد يحدث هذا التدخل اذا كان هناك خطر على النسب الاساسية للخطة ، او اذا كان هناك ارتفاع فى سلع الاستهلاك الاساسية له خطورته على مستوى المعيشة ، أو اذا كان الارتفاع فى الاسعار نتيجة نقص الانتاج أو احتكار السوق •

وفى الوقت الحاضر ، تتبع الحكومة اليوغسلافية الادوات التالية بالنسبة إلى المنتجات الصناعية (١٩) •

١ ـ تحديد السعر Fixed Price ـ وتحدد الحكومة اسعار بعض المنتجات الهامة كالخبز والدقيق والسكر والسجاير والكهرباء والمواصلات • وكذلك ايجارات المنازل •

٢ ـ وضع حد أعلى للسعر Ceiling Price ـ كما تنظم الحكومة مستوى الاسعار بالنسبة الى بعض المنتجات عن طريق وضع حد أعلى للسعر • وتشتمل هذه القائمة على المنتجات الصناعية كالفحم والبترول والنحاس والالمنيوم وبعض المنتجات الاخرى الداخلة ضمن نطاق المعادن الحديدية واللاحديدية وتبلغ قيمة المنتجات التى تخضع لنظام الحد الاعلى للسعر نحو ٣٠ ٪ من قيمة الانتاج الصناعى للمواد الاولية والمنتجات شبة المصنعة •

٣ ـ رقابة السعر Controlled Price ـ كما تفرض الحكومة الرقابة على اسعار بعض السلع كوسيلة وقتية لمنع أى ارتفاع غير عادل فى السعر ، وبقصد تثبيط الاتجاهات الاحتكارية • ويسمح بأى زيادة فى أسعار هذه السلع بشرط أن تقدم المؤسسات حساب مفصل عن تركيب تكاليف هذه المنتجات •

---

(١٩) Yugoslav Delegation, Op. Cit., P. 128

وتعتبر ضريبة المبيعات ذات أهمية كبرى فى تحديد السياسة السعرية ، فعن طريق رفع معدل هذه الضريبة على السلعة يمكن الحد من الطلب عليها • وهذا الاجراء يتبع بالنسبة للسلع النادرة ، أو السلع غير المرغوب فيها من وجهة النظر الاجتماعية ، أو بالنسبة للسلع التى يقصد الحد من استهلاكها المحلى بقصد التصدير •

ومن الادوات ذات التأثير القوى على مستوى الاسعار تلك الادوات المطبقة بالنسبة للتجارة الخارجية • فالعلاقة بين العرض والطلب قد تتأثر بنظام حصص التوزيع لبعض السلع المستوردة والمنتجة محليا ، أو باقامة نظام الاولويات فى العقود بالنسبة لمواد أولية معينة • فاذا كان مجموع العرض لا يتساوى مع مجموع الطلب ، فان الحكومة قد تفرض القيود على الطلب عن طريق الادوات التى تؤثر على مستوى الاسعار أو قد تتدخل فى جانب العرض عن طريق زيادة الواردات من سلع معينة أو باسناد السوق من المخزون الحكومى وخاصة بالنسبة للسلع الغذائية الضرورية والمواد الاولية الهامة • وقد يستخدم المخزون الحكومى لتعديل المركز الحقيقى للسوق طبقا للنمط العام المرسوم فى الخطة • ويعتبر هذا المخزون بمثابة احتياطى لا غنى عنه لمقابلة وتوازن أى نقص قد يحدث فى عرض بعض السلع بالنسبة للطلب عليها فى السوق (٢٠) •

وعن طريق هذه السياسة السعرية القائمة على الادوات السالفة الذكر يمكن التحكم فى الطلب ، وتنشيط النمو فى بعض الانشطة ، وزيادة فى الصادرات ، ومراقبة الواردات • وتعتبر هذه السياسة عامل هام لاستقرار الاسعار وأداة فعالة لضمان رفع مستوى المعيشة •

وتؤثر الكوميونات أيضا على مستوى الاسعار عن طريق اصدار أنواع من القرارات داخل حدودها بقصد تثبيت الاسعار بالنسبة لبعض السلع • كذلك فان المؤسسات تأخذ فى اعتبارها كلا من مبدأ الربح وأحوال السوق عند اتخاذها القرارات الخاصة بأسعار منتجاتها •

---

(٢٠) Dabcevic - Kucar, Op. Cit., P. 207.

اما بالنسبة الى النظام السوقى لمنتجات القطاع الخاص وخاصة المنتجات الزراعية فليس هناك فى الوقت الحاضر حصص أو توزيعات للادارة الحكومية كما كان متبعا فى الماضى • والاسعار لا تحددها الحكومة • ومزارعوا القطاع الخاص أحرار فى الشراء والبيع فى السوق التى تتأثر أحوالها بالسياسة العامة الحكومية وبالسياسة السعرية الخاصة بالمنتجات الصناعية المتطلبة لانتاج المزارع (٢١)

وتتبع بعض الادوات بالنسبة الى المنتجات الزراعية • والغرض من هذه الادوات هو تنشيط الانتاج الزراعى وزيادته ، وضمان توفير عرض المنتجات الزراعية لمقابلة احتياجات الطلب عليها فى السوق المحلى والسوق الخارجى • وهذه الادوات هى (٢٢) :

١ - ضمان الدولة للسعر State Guaranteed Price - وتضمن الحكومة السعر بالنسبة الى بعض الحاصلات الزراعية كالقمح والشعير •

٢ - الاتفاق على السعر Agreed upon price

أ - بين الصناعة وقطاع الزراعة الاشتراكى - ويتفق على السعر غرفة التجارة بالاشتراك مع الغرف صاحبة الشأن الاخرى ، وكذلك اتحاد التعاونيات الزراعى •

ب - بين التعاونيات الزراعية والفلاحين - ويتفق على السعر التعاونيات الزراعية • ويعدل هذا السعر طبقا لاوضاع العرض والطلب •

٣ - السعر التعاقدى Contracted Price - ويتم ذلك بالنسبة الى المواد الخام الزراعية التى تتطلبها عملية التصنيع كالقطن وبنجر السكر والحبوب الزيتية • ويتم كذلك بالنسبة الى الخضروات والفواكة المتطلبة للصناعة الغذائية وللاسواق الكبيرة •

---

(٢١) Ibid., P. 208.

(٢٢) Yugoslav Delegation, Op. Cit., P. 128.

وباعطاء هذا الدور الهام لنظام السوق وبالدور هام المنافسة بين مؤسسات القطاع الاشتراكي ، أمكن خلق ظروف أكثر مرونة للتقدم الاقتصادي ، وتنشيط العمل الجماعي بزيادة الكفاية ورفع الانتاجية . وتمتع الاقتصاد القومي اليوغسلافي بدرجة من المرونة الضرورية لاجراء التعديلات السريعة والاتوماتيكية في الانتاج لمقابلة التغير في الانماط الاستهلاكية . وأصبح يدل أي تغير في العلاقات السعرية خلال فترة ما الى اجراء تعديلات وتحسينات تؤخذ في عملية التخطيط في الفترة التالية . ورغم أن نظام السوق يخضع للمراقبة ويعتريه بعض الحدود المعقولة ، الا أنه قد أصبح مؤشرا نافعا لتبيان النتائج الكافية عن رحبة المؤسسات من وجهة النظر الاجتماعية بوجه عام . ومهما يكن من أمر ، فان الرقابة والتأثير الاجتماعي ضرورية لضمان تحقيق المقترحات الاساسية المرسومة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٣)

---

(٢٣) Dabcevic - Kucar, Op. Cit., P. 208

المراجـــــع

Dabcevic - Kucar, Savka, "" Decentralized Socialist Planning in Yugoslavia," Chapter 7 in, Planning Economic Development, Edited by Everett Hagen Richard Irwin, Inc., Homewood, Illinois, PP; 183-216.

Dupont, C.& Keesing F., "The Yugoslav Economic System and Instruments of Yugoslav Economic Policy, International Monetary Fund, Staff Papers (Washington), Vol. 8, No.1, November 1960, PP.77-84.

Kubovic, B. & Trikovic, V., National and Regional Planning in Yugoslavia, Beograd, 1961.

"New Distribution of Income and Economic Enterprises", Translated from Brivredni Pregled (Economic Review), Beograd, March 6,1961.

Papic, Augustin, The Yugoslav Investment Bank, The Economic Development Institute, International Bank for Reconstruction and Development, Washington, 1957. (Mimeographed).

_____, Investment in Economic Development in Yugoslavia, 1947-1956, The Economic Development Institute, International Bank for Reconstruction and Development, Washington, 1957. (Mimeographed).

Yugoslav Delegation, "National and Regional Economic Planning in Yugoslavia," Chapter 6 in, Regional Economic Planning, Edited by Walter Isard & John Cumberland, Published by the European Productivity Agency of the Organisation for European Economic Co-operation, Paris, 1961, PP. 117 - 140.

Waterston, Albert, Planning in Yugoslavia, The Economic Development Institute, International Bank for Reconstruction and Development, The John Hopkins Press, Baltimore, 1962.

CamScanner